

واقع والمال لازم وعنده يجب ان يتعلق  
 الطلاق باختيارها وان انتقائه لم  
 يحضرها شي وقع الطلاق ووجوب المال  
 وان كان ذلك في الجنس يجب المسمى عندهما  
 بكل حال وعنده ان انتفا على الاعراض  
 وجب المسمى وان انتفا على البناء توقف  
 الطلاق وان انتقائه لم يحضرها شي  
 وجب المسمى ووقع الطلاق وان اختلفا  
 فالقدر المدعي الاعراض وان كان ذلك  
 في الامرار بما يحتمل النسخ او بما لا يحتمله  
 فالهزل يبطله والهزل بالرد كفر لا يبا

هزل به لكن تعين الهزل لكونه متخفا  
 بالدين والسفه وهو خذه بصري  
 الانسان فتبعته على العمل بخلاف من  
 الشرع والعقل وان كان اصله مشروعا  
 وهو السرف والتبذير وذلك لا يوجب  
 خلا في الاهلية ولا يمنع شيئا من احكام  
 الشرع وينع ماله في اول ما يبلغ اجماعا  
 بالنص وان لا يوجب الحجر عند الـ  
 وكذا عندهما فيما لا يبطله الهزل والسفه  
 وهو الخروج المديد وادناه ثلاثة ايام وانه  
 لا يبا في الاهلية والاحكام ككته من

عنه  
 اصلاه  
 وليا لهما